

قراءات

كتب بالعربية

إسرائيل: دليل عام، 2004

رئيس التحرير: كميل منصور

رئيسة التحرير المساعدة: فوز عبد الهادي

بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.

855 صفحة. 26 دولاراً.

إسرائيل عام 2004

في ضوء قراءة نقدية لعمل مرجعي

صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية مجلد "إسرائيل: دليل عام، 2004" الذي يقع في 855 صفحة توزعت على 12 فصلاً. عالج الفصل الأول، نظام الحكم، الدكتور الياس شوفاني الذي أشار إلى أن تنظيم السلطة بين يهود فلسطين يعود إلى سنة 1903، وأن العمل الجدي على هذا الصعيد كان بمبادرة من الوكالة اليهودية سنة 1918 والذي توج بانتخاب جمعية المنتخبين سنة 1920 (ص 11). ما يستحق تنويهاً هو أن سنة 1918، التي أطلقت دينامية تكوين نظام حكم، عرفت وضع حجر الأساس للجامعة العبرية في القدس، وكانت السنة التالية لوعده بلفور.

إذ افتتحت الجامعة العبرية سنة 1925، فقد شهدت أيضاً الانتخاب الثاني لـ "جمعية المنتخبين" من 221 عضواً في مقابل 314 عضواً في الجمعية الأولى، و71 عضواً في الجمعية الثالثة سنة 1931. انتخبت الجمعية الرابعة سنة 1944، وبقيت قائمة حتى حل محلها الكنيست المنتخب في كانون الثاني/يناير 1949. شكل أول حكومة منتخبة بعد قيام الدولة بن - غوريون، زعيم مباي حزب الأغلبية، ونالت ثقة الكنيست في آذار/مارس 1949 (ص 18 - 19).

الكنيست هو المؤسسة المركزية في نظام الحكم، ويتكون من 120 عضواً ينتخبون بالاقتراع السري وعلى أساس التمثيل النسبي والقوائم الحزبية. عمر 18 عاماً فما فوق هو شرط المشاركة في الانتخاب، وعمر 21 عاماً فما فوق هو شرط الترشح لعضوية الكنيست، الذي تتكون ولايته من 4 أعوام. جرت الانتخابات للكنيست خلال 1949 - 2003، أي 54 عاماً، 16 مرة. أعلى حصة من مقاعد الكنيست حصل عليها حزب ما منفرداً كانت للمعراخ في انتخابات 1969. تمكن اليمين في انتخابات 1977 من تحقيق قصب السبق، وألّف أول حكومة يمينية بقيادته.

فضلاً عن حكومة مؤقتة في إبان الفترة الانتقالية، 14 أيار/مايو 1948 - انتخابات الكنيست الأول سنة 1949، تداولت السلطة خلال 1949 - 2004، 30 حكومة تناوب على تأليفها 11 رئيساً. يعمل الكنيست والحكومة في ظل مراقب الدولة وسلطة قضائية، وتتكئ الحكومة المركزية على حكم محلي واسع الصلاحيات. نشير في هذا السياق إلى تلازم زمني بين تأسيس المشروع العلمي الصهيوني وبين تشكيل نظام حكم يقوم على الانتخاب الدوري. كما لا يفوتنا معنى هبوط عدد أعضاء "جمعية المنتخبين" من 314 في انتخابات 1920 إلى 221 في انتخابات 1925 إلى 71 في انتخابات 1931، وهذا يدل على وعي مبكر لتجاوز الهياكل الفضفاضة صوب ما هو أفضل نوعية وفاعلية.

عالج الفصل الثاني، النظام القانوني، موسى أبو رمضان الذي حدد أن "الهدف من الفصل هو التعريف بالوضع الدستوري وبالنظام القانوني والنظام القضائي فيها". تحدث عن "وضع دستوري" و"نظام قانوني" و"نظام قضائي"، للتمييز بين الوضع الدستوري كمتبوع وبين ما هو أدنى: النظامين القانوني والقضائي. "لا يوجد في إسرائيل اليوم دستور، وإنما قوانين أساسية يتناول كل منها موضوعاً معيناً من الموضوعات التي تتناولها الدساتير المكتوبة عادة [التي] ترسخت لتكتسب قيمة دستورية تحت المبدأ القائل بأن إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية" وفقاً للكاتب.

يشير إلى إصدار 11 قانوناً أساسياً خلال 1958 - 2002، وضع كل واحد منها أساساً دستورياً لموضوعات مركزية مثل تنظيم السلطات، أو حساسة أيديولوجياً مثل ملكية الأرض وضم القدس، أو حساسة أمنياً مثل قانون الجيش "من ناحية كون الجيش خاضعاً للحكومة" (ص 70). تناول كيف حمى القانون الأساسي نفسه حين نظم أنه يمكن تجاوزه فقط "بواسطة قانون ملائم [...] يبغى نيل هدف نبيل، وبدرجة غير مبالغ فيها" (ص 71). يؤكد الفصل أن إسرائيل تملك دستوراً مكتوباً، لكنه ما زال ناقصاً توفير جواب بشأن أمور أبرزها من هو اليهودي؟ ثمة أغلبية علمانية تملك حسم المسألة عددياً، لكن عدم فعل ذلك يدل على حكمة الأغلبية ووعيتها أن الدستور أمر إجماع ولا يؤخذ بخفة.

ثمة معضلة هي أن "المصطلحين في مبدأ (دولة يهودية وديمقراطية) متناقضان [...] فيما يتعلق بحقوق غير اليهود" و"أن هنالك تناقضاً غير قابل للجسر بين الصهيونية والمساواة" حيث أن "ثمة مبدأ لا يمكن من دونه الحديث عن الديمقراطية، وهو مبدأ المساواة" (ص 75). والحال هذه، فإننا أمام معضلة المرجعية اليهودية للديمقراطية محل الحديث، ومعضلة مرجعية القيم اليهودية وعمّا إذا كانت تقوم حصراً على القانون اليهودي وتفهم في حدوده، أم أن "القيم اليهودية [...] موجودة في محور التجربة العالمية، الذي يلائم طابع الدولة الديمقراطي"، حيث "يجب الأخذ بعين

الاعتبار أن في إسرائيل أقلية غير يهودية كبيرة، وفعلاً أن قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية هي القيم العالمية نفسها المشتركة لجميع بني البشر" (ص 80)، وفقاً لبراك رئيس محكمة العدل العليا.

وإذ يستخلص الكاتب من أقوال براك "أنه يجب تفسير مصطلح (دولة يهودية) على أسس عالمية"، يسجل على لسانه: "يوجد اختلاف في الآراء بشأن الأهمية المعطاة للقيمة اليهودية والقيمة الديمقراطية؛ فهناك من يعتقد أن القيمة اليهودية تتغلب على القيمة الديمقراطية، وهناك من يعتقد أنه ليس من الضروري أن تتصادم هاتان القيمتان. وفي حالة التصادم يجب [...] المحافظة على التمثيل الملائم للقيمتين ومحاولة التوصل إلى الجمع بينهما، لكن إذا تعذر التوصل إلى هذا المزيج، يجب تفضيل يهودية الدولة على ديمقراطيتها [...] يتوجب علينا أن نفسر قيمة الدولة الديمقراطية بحسب قيمة الدولة اليهودية"، وفقاً لبراك الذي ينقل عن القاضي إلون ويتبنى رأيه التالي:

"إن كلمة (يهودية) ذكرت قبل كلمة (ديمقراطية)، وإن معنى الكلمة الأولى يعلمنا معنى الكلمة الثانية" (ص 80، هامش 33). إن معنى "يهودية" ومرجعيتها التشريعية في الأمور الراهنة هو "القانون العبري". يخلص الكاتب إلى "أن تضمين مبدأ (دولة يهودية ديمقراطية) في القوانين الأساسية التي تتعلق بحقوق الإنسان يؤدي إلى انتهاك حقوق الأقليات غير اليهودية، ويؤكد التوجه القائم في تفضيل يهودية الدولة على ديمقراطيتها. والمصطلح (دولة يهودية وديمقراطية) فيه انحراف عن مبدأ (الديمقراطية السياسية) التي يدعمها مبدأ المساواة" (ص 81). وعلى ذلك، فإن المعضلة هي في المبدأ، في المجمع الأيديولوجي - الدستوري أولاً، ثم مع المجمع العسكري - الصناعي.

يسند الكاتب رأيه بتعليق اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على تقرير قدم إليها عن إسرائيل، إذ قالت "تعبّر اللجنة عن قلقها من أن يؤدي التركيز المفرط على كون الدولة (دولة اليهود) إلى التمييز، وإعطاء مكانة الدرجة الثانية لمواطنيها غير اليهود" (ص 81). حدد معضلة ديمقراطية إسرائيل في تمييزها ضد غير اليهود، لكنه لم يشير كفاية إلى أن إحالة الديمقراطية إلى اليهودية أسست في المبدأ لتمييز عنصري ولافتراق الديمقراطية الإثنية في إسرائيل عن الديمقراطية الليبرالية، الأمر الذي يجعل المساجلة مع عنصرية الدستور والقانون في إسرائيل واجبة وراوحة. تناول أحمد خليفة في الفصل الثالث، الأحزاب السياسية، من خلال المحاور التالية:

- (1) الخصائص العامة للنظام الحزبي؛ (2) التطورات التي أثرت في النظام الحزبي؛
- (3) تطور الأحزاب والمعسكرات. قدم الكاتب الخصائص العامة للأحزاب، وكرس جل

المساحة المتاحة له لعرض تطور كل معسكر أو حزب تاريخياً وفكرياً. ومن دون افتئات، وازن الوصف والتحليل، التاريخي والراهن، كما عرض لعلاقة كل حزب بذاته كما بعده. وإذ قدم تحديداً لمضمون المسميات، وفر عرضاً وتفسيراً بسيطاً وعميقاً، موجزاً ومقنعاً، لوجود هذه الظاهرة أو تلك.

على ما أظهر الفصل، يظلم نفسه من يقرأ الظواهر بموجب فكرة مسبقة لا بصفتها تعبيراً عن واقع اجتماعي متحول. وإذا كانت المسميات الكبيرة معروفة ومعروفة، فإن ما تعكسه المسميات الصغيرة أو الحديثة من مضامين يستحق إضاءة. نسوق مثلاً لذلك "ميماد" الحزب الديني الذي يجد نفسه، ربطاً بخطابه الاجتماعي، في موقع اليسار، أو "شينووي" المتشدد بعلمانيته، لكنه يلامس العنصرية في أطروحته عن يهودية الدولة. فضلاً عما تقدم، ثمة أحزاب يهودية تكاد تنكر الصهيونية، وأحزاب صهيونية قومية لا تكاد ترى في اليهودية إلا وظيفة سياسية.

أكد نص خليفة أن وراء التحولات الحزبية حراكاً اجتماعياً، وهنا نسوق مثلاً حزب "عام إحاد" الذي عرفه قائلًا: "يعبر سياسياً عن الهستدروت والشرائح الضعيفة [...] أسسه رئيس الهستدروت بيرتس، بعد انسحابه من حزب العمل على خلفية تجاهل الحزب للشرائح الفقيرة [...] خاض انتخابات 1999 و2003، وفاز في الأولى بمقعدين وفي الثانية بثلاثة" (ص 152). كنت أرجو لو فسر خليفة معنى أن يكون هذا فقط هو وزن حزب الشرائح الضعيفة، وهل يعود ذلك إلى قفزات معيشية جعلت الهم الطبقي أمراً غير ذي بال بالنسبة إلى أغلبية ساحقة؟

ثمة منحى ميلي عام في إسرائيل نحو اليمين، بما في ذلك الحزب التقليدي والرئيسي للييسار، بحيث لم تعد الشرائح الضعيفة تجد نفسها فيه. وإذ خرج هؤلاء وشكلوا حزبهم، كان وزنه 2.8% من الأصوات. ما تقدم يجب أن يفهم ربطاً بإعادة توزيع للدخل القومي بين رأس المال والعمل، جعلت الأخير يحصل على نسبة غير مسبوقه من الثروة. إن حراكاً هائلاً نحو اليمين هو حصيلة حركة إسرائيل من دولة رعاية اجتماعية إلى دولة رفاه اجتماعي.

تناول أسعد غانم الأحزاب العربية في فصل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل حيث تحدث عن 4 تيارات هي: (أ) العربي الإسرائيلي؛ (ب) الشيعوي؛ (ج) القومي والوطني؛ (د) الإسلامي. تتوزع هذه بين براغماتية متصالحة ولهجة متهاودة مع الأيديولوجيا السائدة وبين أطروحة إسلامية أو قومية عربية أو وطنية فلسطينية. هنا يجب تذكّر دور البيئتين العنصرية والقمع في جعل العرب يدارون أمورهم بإعطاء أحزاب صهيونية 30% من أصواتهم، في مقابل 31% للحزب العربي والحركة الإسلامية و17% للتجمع والحركة العربية للتغيير و22% للشيعوي.

هبوط حصة الأحزاب الصهيونية من 78% في انتخابات 1949، إلى 72% في

انتخابات 1969، إلى 30% من أصوات العرب في انتخابات 1999، يدل على ارتباط حركة الصوت العربي بقضايا سياسية وطنية عامة، وهذا ما نجده في انصرافه المتزايد عن الشيوعيين وخطابهم الداعي إلى المساواة الاجتماعية والسياسية، نحو ما يلامس بدرجة أقوى الهوية الوطنية أو القومية أو الإسلامية للعرب. إننا أمام مشترك وسم حركة الأحزاب اليهودية والعربية هو تراجع اليسار وزيادة الاستقطاب بين الطرفين وداخل كل طرف وفق خطاب يقوم على الهوية.

أحال غانم ذلك على أسباب دستورية تكبح تشكيل "تيار مدني فلسطيني - إسرائيلي [....]" يصبح قاعدة لحركة (حقوق مدنية) مطلبها الأساسي إقامة دولة مساواة مشتركة للفلسطينيين واليهود" (ص 286). يطرح العرض سؤالاً عن دور الاستقطاب في تحشيد اليهود وراء فكرة "دولة يهودية" لمواجهة "دولة للجميع" وحرمان حقوق الأقلية العربية المتبلورة في أطر عربية صافية من دعم ولو بعض الأغلبية اليهودية. نطرح ما تقدم كمسألة تستحق نقاشاً متبصراً لحقيقة أن الاستقطاب بقدر ما هو حصيلة شروط موضوعية وتاريخية هو نتاج فعل دستوري عنصري واع.

الصحافة والإعلام، تناولهما الدكتور أمل جمال الذي حدد مهمة الفصل بأنها: "التعريف بمبنى الصحافة والإعلام، مع التشديد على [....] مبنى المؤسسة الصحافية والإعلامية [....] والمفاهيم والقيم التي يعبر عنها في الصحافة والإعلام [....] لإظهار خصائص هذه المؤسسة وأشكال العلاقة بينها وبين المؤسسات السياسية والعسكرية" (ص 273). وزع الفصل على 3 أقسام هي: الصحافة؛ الإذاعة والتلفزيون؛ علاقة المؤسسة السياسية بالمؤسسة الإعلامية.

عرض تحت القسم الأول للصحافة العبرية وقوامها "4 صحف عبرية يومية ذات رواج كبير ووضع صحافي واقتصادي مستقر [....] وجميعها ملكية خاصة [....] ومربحة. كما وأن هنالك عدة صحف يومية متصلة بأحزاب سياسية" (ص 374). ثمة صحافة باللغات غير العبرية، ويشير الكاتب منها إلى الصحافة باللغة الروسية. صحيفة "الاتحاد" هي الوحيدة باللغة العربية التي ما زالت تصدر، وتنافسها على صعيد القارئ العربي مجلتا "صوت الحق والحرية" التابعة للحركة الإسلامية، و"فصل المقال" التابعة للتجمع الوطني الديمقراطي ذي التوجه الوطني والقومي.

قام الإعلام المرسل بداية على الإذاعة التي يعود بثها الأول إلى آذار/مارس 1940، والتي حملت بعد سنة 1948 اسم "صوت إسرائيل"، وعرفت بأنها "جهاز الدولة الأيديولوجي". بدأ البث التلفزيوني سنة 1968. ووفقاً للكاتب، فإن رفع معايير وسائل الاتصال التلفزيونية وقدرتها على التنافس والتأثير والوصول إلى الجمهور على تنام. لم ينفصل مبنى الصحافة والإعلام عن الوظيفة الاجتماعية السياسية، وعلاقة المؤسسة السياسية بالمؤسسة الإعلامية (ص 424).

أدى توازن قوة الدولة مع قوة المؤسسات الإعلامية التي يملكها عدد محدود من العائلات وتعتمد على السوق لتمويل ذاتها، إلى التقاطع حول خطاب إعلامي مشترك، يتمحور حول الأيديولوجيا الرسمية للدولة، وعلى قاعدة التمييز بين الدولة والسلطة، بين السياسة اليومية والسياسة العليا. ولعل هذا ما يفسر ازدواجية وظيفة الإعلام بين "تشكيل منصة للنقد الذاتي [...] تتيح نقداً ذاتياً كجزء لا يتجزأ من استراتيجية البقاء" (ص 433)، وبين عمل الإعلام وخطاب الحكم كجوقة فيما يتعلق بأمور الهوية والأمن ومقتضيات المشروع الأيديولوجي وسبل تحقيقه.

يلخص الكاتب مكانة الإعلام بحديثه عن "أرستقراطية تلفزيونية جديدة" و"طبقة أشرف الإعلام"، التي "تعكس قوة الإعلام كمؤسسة ذات تأثير كبير في تصميم الرأي العام، ومن ثم في السياسة." وإذ يرسم توازن القوى بين السياسي والإعلامي، يؤكد تمحور الخطاب الإعلامي حول الأيديولوجيا الرسمية للدولة. هذه العلاقة المركبة، بين السياسي والإعلامي، بين السياسة والإعلام، تعكس واقعاً موضوعياً منح الصحافة مكانة فوق السياسيين وتحت السياسة، التي تستمد قوتها من تجسيدها دستور الدولة وسياستها العليا لا مصالح ضيقة أو رخيصة لأحزاب أو أفراد.

تظهر "سوق الإعلانات التي تقدر بنحو مليار دولار في السنة" (ص 425)، حجم أعمال الصحافة والإعلام واستقلالهما اقتصادياً، ناهيك عن حجم ونوعية وفعالية البشر المستهدفين بالإعلان، فضلاً عن الاقتصاد الذي يحتاج إلى هذا الحجم المكلف من الإعلان وقادر على تغطيته مالياً. سنتناول ما تقدم من خلال فصل المجتمع والتركيب السكاني، وفصل التربية والتعليم والبحث العلمي وكتبهما عزيز حيدر، وفصل الاقتصاد للدكتور فضل مصطفى النقيب.

يحمل ترتيب المجتمع والتركيب السكاني خلافاً منهجياً لناحية أن تكون الأولوية على قسم المجتمع للتركيب السكاني، نظراً إلى ما يوفره متوسط العمر وحجم الأسرة والطلاق... إلخ من مؤشرات لا غنى عنها لدراسة الموضوع. تجاهل الكاتب التركيب الإثني والنوعي للهجرة والهجرة المضادة، كما غابت عناوين اليهود الشرقيين والغربيين والفجوة بينهما، ناهيك عن الفجوة بين العرب واليهود وموضوع الصراع الطبقي عامة. والحال هذه، فإننا وسداً لنقص سنقدم الفجوات العلمية بين مكونات السكان وذلك ربطاً بأن العلم في إسرائيل يقرر طبيعة العمل والدخل.

بافتراض أن المستوى العلمي للغربيين هو 100 درجة، فإن الشرقيين بلغوا 16.5 درجة في سنة 1970، ارتفعت إلى 30 في سنة 2001. زاد مواليد إسرائيل قياساً بالغربيين من 70.8 إلى 77.7 درجة. يدل ما تقدم على جسر نسبي للفجوة التاريخية بين الفئات، وأن فئة مواليد إسرائيل هي فوق الشرقيين ودون الغربيين. وضع اليهود مواليد إسرائيل هو معيار تقويم الاستيعاب، وهذا ما نجده في أن الفجوة بين الشرقيين

والغربيين، حيث المسؤولية تقع على الخارج، هي 70 درجة، في حين أن الفجوة بين اليهود مواليد إسرائيل وبين الغربيين تقلصت إلى 22.3 درجة.

وبالمعنى المشار إليه، فإن الاستيعاب يقوم انطلاقاً من حال مواليد إسرائيل، وهو ما يكشف التمييز ضد غير اليهود الذين ولدوا في إسرائيل أيضاً، لكن نسبة الذين حصلوا 16 عاماً دراسياً أو أكثر بينهم، هي 47%، مما هي عند اليهود مواليد إسرائيل. نشير هنا إلى أنه صار سنة 1995 إلى دمج المسيحيين غير العرب مع العرب في فئة واحدة هي غير اليهود. وإذا نعود إلى سنة 1990، مثلاً، حين كان "غير اليهود" يعنون "العرب" فقط، فإن نسبة الفئة العلمية المذكورة بين العرب مواليد إسرائيل تساوي 24.5%، مما هي بين اليهود مواليد إسرائيل.

وإذا تعرف إسرائيل أن التمييز ضد اليهود هو الذي منع اندماجهم، عكست في سياستها خبرة تاريخية ووعياً راهناً بالألاً تصبح دولة هامشية تنخرها التناقضات جراء تفاوت بين يهود مركز ويهود طرف. ويصير السؤال: هل صحيح أن إسرائيل هي تلك المنقسمة تناحرياً حيث "الشرح العلماني - الحريدي شرح بين عالمين متناقضين [...] وصل بهما الأمر إلى نفي كل منهما للآخر والغائه" (ص 224). لم يحدد الكاتب ما إذا كان ذلك حدث في إسرائيل أم أن هذه هي إسرائيل، لكنه في الصفحة نفسها أضاف: "تأثرت سياسة الرفاه الاجتماعي بمتغيرات أساسية."

يضع مصدراً هو "قضايا وتطورات في دولة الرفاه الإسرائيلية." انطلاقاً من دولة رفاه محققة، كان "معدل وفيات الأطفال [...] أدنى من المعدل في دول منظمة التعاون والتنمية" و"استمر الارتفاع في معدلات الحياة"، على ما أخبرنا حيدر نقلاً عن كتاب تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية ليعقوب كوب نقلاً عن الكتاب السنوي للإحصاءات. لا يقتصر الخطأ على خلل منهجي هو استخدام مصدر ثانوي مع وجود الأصلي، بل لأن المتوسط الذي نقله حيدر إجمالي، في حين بين المصدر الأصلي أن فرصة العرب للحياة دون المتاح لليهود بنحو ثلاثة أعوام.

ثمة ضرورة هنا لتسجيل ضرر قراءات أحادية الجانب تسقط التمييز الممنهج والراهن ضد العرب، في حين تنصرف إلى إبراز فجوات تعود إلى أسباب تاريخية بين الفئات الإثنية اليهودية، والتي هي محل تجسير مستمر وناجح. لا نطلب من حيدر إلا تذكر أن عرب إسرائيل، الذين يبلغ عددهم نحو خمس سكانها، هم أحد طرفي التناقض الرئيسي هناك، فيستحقون أكثر من ثلث صفحة من أصل 46 صفحة خصصها الكاتب للفصل السكاني.

إن الكتابة التهويمية والتوهيمية وهي تخفي ما أنجز لليهود، تخفي الأساس الصلب والرسمي للتعرف على تمييز عنصري ضد العرب وقياس ذلك بشكل محدد ومقرر. ولأن دليل العنصرية وجود سياسة واحدة وحصائل متناقضة تبعاً لهوية محل

تطبيق السياسة، فإننا إذ ننفي ديمقراطية إسرائيل فلا قيمة لبرهنة أن عربها يعانون نقص ديمقراطية. وإذا كانت منهاراً اقتصادياً فلا غرابة أن يكون حال عربها بائساً. وإذا يقع العرب تحت خط الفقر فحالهم حال اليهود وفق خطاب بائس، يوحد الجميع في اللاديمقراطية والفقر، وبذلك يسم إسرائيل بالدكتاتورية لا العنصرية، التي لا نجدها في وحدة الجميع فقراً وقمعاً، بل في أنها عالمان قسمهما دستور عنصري واحد، وأتت السياسة لتترجم ذلك.

العنصرية موجودة ودليلها قائم لكن الكسل المهني بدد الدليل. فالكاتب اليهودي استخدم الإحصاءات الرسمية لاستخراج إجمالي معدل وفيات الأطفال في إسرائيل، وهو أدنى من معدل دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). أما وأن المصدر الأصلي متاح للكاتب العربي فلا منطوق يفسر عدم استخدامه. نقول ما تقدم لسبب منهجي هو عدم جواز اللجوء إلى مصدر ثانوي إذا كان الأصلي متاحاً، ولأن الأخير وفر تفصيلات تفضح المتوسط الإجمالي وتبرهن أن إسرائيل قاتلة أطفال حتى قبل أن يولدوا. لقد أخذ الكاتب العبري نسبة 5.4% من إحصاءات 2001 جدول (9/3)، الذي يقول أيضاً إن متوسط وفيات الأطفال المسلمين هي 8.8%، أي 2.1 ضعف نسبة اليهود البالغة 4.2%.

وفقاً لحيدر (ص 312) "سنة 1995، وصل الإنفاق على التعليم 9.4 بالمئة من الإنتاج القومي، مقابل 6.1 في دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)." حسناً فعل لو ذكر أن الإنفاق العلمي السخي أفضى إلى أن نسبة الذين حصلوا على 16 عاماً دراسياً أو أكثر تضاعفت 5.2 مرات بين السكان اليهود الذين تضاعف عددهم 2.5 مرة. تضاعف الناتج المحلي 8.57 مرات، أي 3.4 أضعاف عدد السكان خلال الفترة نفسها، 2001 - 1916.

ما كان لنمو الناتج المحلي أن يتفوق على نمو الثروة العلمية والموارد البشرية، لولا أثر العلم في تأهيل الموارد البشرية ورفع إنتاجيتها، كما تجسد الربط بين العلم والبشر والاقتصاد في بلوغ حصة البحث العلمي 4.2% من الناتج المحلي سنة 2000، وبذلك تكون إسرائيل الأعلى عالمياً على هذا الصعيد. وفق حيدر (ص 361)، تبلغ حصتها من الأبحاث المنشورة عالمياً نحو 1 في المئة في مقابل 2.19 في الألف حصتها من سكان العالم (ص 661). مع ذلك ختم حيدر قائلاً: "الصفة الأساسية التي تميز نظام التعليم اليوم هي صفة التخبط والمد والجزر"، والله أعلم!

نجد صدقية ما تقدم في فصل الاقتصاد للدكتور فضل مصطفى النقيب الذي أوجز الوضع قائلاً: "انتهى القرن العشرين وقد وصل حجم الاقتصاد الإسرائيلي إلى مستوى عال جداً، إذ أصبح حجم الإنتاج القومي نحو 100 مليار دولار". وهو يقدم مقارنتين: الأولى أن متوسط دخل الفرد الإسرائيلي أعلى منه في إسبانيا واليونان والبرتغال،

والثانية أن الإنتاج الإسرائيلي يعادل نحو 73٪ من مجموع إنتاج مصر وسورية ولبنان والأردن. استنتج قائلاً: "حققت إسرائيل في نصف القرن الماضي إنجازات هائلة في مجالات التقدم العلمي والصناعي" (ص 485).

قرأ النقيب التحولات عبر محورين: تضاؤل أهمية الزراعة وازدياد أهمية الخدمات. دلت على الأول بهبوط حصة الزراعة من 6.1٪ من الناتج المحلي سنة 1980 إلى 2.3٪ سنة 2000. فات الكاتب أن التراجع كان على أرضية مكانة متواضعة للزراعة سنة 1980، وهو ما يعني أن التحول كان داخل الصناعة وحركتها صوب الفروع ذات الكثافة التكنولوجية. وقع في التباس حين لم يلحظ إعادة تصنيف القطاعات ونقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قطاع الصناعة إلى قطاع الخدمات. والحال هذه، فإنه إذ زاد وزن الأخير فلتبدل مضمونه نوعياً.

حسناً فعل النقيب وهو يعطي الأولوية بين عوامل التقدم لـ "بناء النظام السياسي على ثلاث سلطات، تشريعية وتنفيذية وقضائية [...] ووجود صحافة حرة [...] الأمر الذي عمل على خلق جو من الحرية الكاملة لنشوء مؤسسات أكاديمية وعلمية تنبض بالحياة والنشاط وتحفز الإبداع والبحث والتطوير." أمّا العامل الثاني فهو "رعاية رأس المال البشري وتطويره." في الموقعين الثالث والرابع أشار إلى دور الهجرة ونوعيتها، وإلى "العلاقة الخاصة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة وما ينتج عن العلاقة من نقل لأساليب التكنولوجيا الحديثة لإسرائيل" (ص 486).

إذ نوه النقيب بنوعية الهجرة وأعطى الأولوية للتكنولوجيا بين نتائج العلاقة بالولايات المتحدة، فإنه كان يذهب بالأمر نحو الجوهرى والمشارك بين العوامل الأربعة المذكورة، عنيينا المعرفة، والتي إذ استوردت، بشراً وتقنية، ما كانت ستكون ذات فائدة عظيمة لولا بيئة داخلية تشكل حاضنة مناسبة للإبداع والإنتاج، وهذا ما نجده في رفع إنتاجية العمل التي تفسر نمو الناتج المحلي على مدى أربعة عقود متتالية بوتائر تبلغ 4,3 أضعاف وتائر نمو السكان.

عرضت الفصول السابقة (1 - 8) لواقع حال إسرائيل في إطار الوظيفة التقليدية للدولة، أمّا الفصول اللاحقة (9 - 12) فتتقاطع في إضاءتها على وظيفة إسرائيل الاستثنائية كمشروع أيديولوجي. والحال هذه، فإن تناولنا الآن سيكون لفصل المؤسسة الأمنية والعسكرية، الذي أعطى أولوية لصلته المباشرة بما سبق من فصول رسمت الإطار العام للقوة في مجالات العلم والاقتصاد، إلخ، التي شكلت القاعدة الاستراتيجية للقوة العسكرية الإسرائيلية.

عالج رياض قهوجي الفصل انطلاقاً من "أن القيادة تركز على المحافظة على التفوق النوعي البشري"، وهذا ينسجم مع "أن القوات ممكنة بشكل كبير" وأن إسرائيل "تملك أقوى سلاح جو في منطقة الشرق الأوسط والأكثر تطوراً"، لأن "الطائرة اليوم هي

عبارة عن أنظمة إلكترونية. "يصف البحرية قائلاً: "التفوق التكنولوجي للمعدات الإلكترونية، الرادارات، وأجهزة التحكم الناري يمنح إسرائيل تفوقاً نوعياً فعالاً" (ص 505 - 508).

وإذ يشير الكاتب إلى تحفيز حرب الخليج لجهود مواجهة خطر الصواريخ الباليستية "عبر تجهيز شبكة دفاع جوية مضادة للصواريخ مرتبطة بجهاز إنذار مبكر" (ص 514)، يسجل أن الجهود التسليحية سارت بشكل معاكس للجهود السلمية، استجابة لـ "تحديات الردع الإسرائيلي" المستجدة والمتجددة بـ "الصواريخ الباليستية والجوالة وأسلحة الدمار الشامل" (ص 519)، والقديمة المتمثلة بالحرب التقليدية (ص 524)، وحرب العصابات (ص 531).

يؤكد الكاتب ما هو متداول في شأن "ترسانة إسرائيل النووية" (ص 539)، ويجزم بامتلاكها لوسائل نقل ذلك، بدءاً بمدفعية تحمل رؤوساً نووية تكتيكية، وصولاً إلى صواريخ عابرة للقارات يصل مداها حتى 4500 كم (ص 541). ينوه الكاتب بدور الولايات المتحدة وفرنسا في تزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية وتمكينها من صناعة وسائل حمل تلك الأسلحة. صارت لإسرائيل شراكة تصنيعية مع الصين والهند، بعدما استطاعت "أن تبني لنفسها صناعة عسكرية مهمة جداً [...] حتى غدت تصنف خامس أكبر مصدر للسلاح في العالم" (ص 549 - 550).

وإذ يسجل الكاتب: "لا يزال الجيش مثابراً، وبقوة، على الاحتفاظ بالتفوق النوعي [...] كما أن الصناعات العسكرية والإلكترونية في تقدم ثابت"، يقرر أنه "لن تكون سوى مسألة وقت قبل أن تبلغ الدول العربية مستوى جيداً من التطور التكنولوجي، حينها تغلق الهوة مع إسرائيل من ناحية التفوق النوعي" (ص 553). وإذ يذكر أن إسرائيل خصصت للدفاع 10% من الناتج القومي سنة 2002 (ص 551)، أي نصف نسبة كانت سابقاً، لو تناول ذلك لفسر مساندة المواطن لسياسة الحرب التي لم تلق عليه أعباء معيشية جديّة تستحق موقفاً سلبياً منه.

تناول الوجود الاستيطاني خالد عايد، الذي بدأ قائلاً: "كان الاستيطان الأداة الرئيسية للحركة الصهيونية في فرض سيطرتها السياسية، بالتدريج، على فلسطين [...] كان الصهايون يلجأون إلى نقاط ارتكاز استيطانية [...] ثم كانوا يسعون لتوسيع هذه النقاط وتكثيفها ووصل بعضها ببعض، في اتجاه إيجاد كتل استيطانية تتمتع كل منها بتواصل إقليمي. وبالتالي يحاولون وصل هذه الكتل معاً، وتوسيع حدود الاستيطان [...] كانت حدود الاستيطان تقرر، إلى حد ما، الحدود السياسية المقترحة، وأضيفت القوة المسلحة عاملاً مقررًا في رسم الحدود."

هذا المدخل للكاتب يلخص علاقة بدء وتحقيق وتوسيع المشروع الصهيوني بالاستيطان، وعلاقة كل منهما بالقوة، على نحو تاريخي وراهن: نقاط ارتكاز

استيطانية ثم وصلها ثم إعلانها حدوداً سياسية، قبل سنة 1948 وبعد سنة 1967. دائماً كان ثمة "استراتيجية استيطانية" [...] هي أن حدود الاستيطان اليهودي تعيّن حدود الدولة اليهودية" (ص 566). ما عرض يؤكد وجود "استراتيجية استيطانية" نفذت بالمرق لتشكل في مجموعها حصيلة تريدها.

نضع في هذا السياق إبراز الكاتب أن غور الأردن كان محل اهتمام استيطاني مبكر بهدف "جعل نهر الأردن حدوداً سياسية في المستقبل". وبناء عليه، فإن نظرة إسرائيلي إلى ما بين النهر والخط الأخضر تصير واضحة، حيث "جرى التشديد دائماً على ضرورة تركيز المستعمرات اليهودية في كتل استيطانية، على قاعدة الوصل/الفصل: وصل المستعمرات بعضها ببعض، وفصل المدن والبلدات والقرى الفلسطينية بعضها عن بعض" (ص 569). أسس الاستيطان مصالح اقتصادية للمستوطنين، وهو ما يسمح بالحديث عن أن تحفيز الاستيطان كان مالياً واقتصادياً أيضاً.

سجل الكاتب: "لئن كانت عملية التسوية السياسية [...] حفزت الاستيطان [فإن] انتفاضة الأقصى تتجه نحو كبح النشاط الاستيطاني" (ص 569). حقّب التقسيم التاريخي للاستيطان بحسب عهود الحكم، وهذا ما وضح متغيراً هو مسميات العهود ومقدار النفاق في الإفصاح عن الممارسة الاستيطانية، وتأكيداً ثابتاً هو الاستيطان الزاحف من عهد إلى عهد، لتكون حصيلته سيطرة إسرائيل على أكثر كثيراً من نصف الضفة الغربية وأقل قليلاً من نصف غزة.

عالج هاني حوراني العلاقات العربية - الإسرائيلية في الفصل الثاني عشر، الذي توزع على ستة محاور لعل المشترك فيما بينها هو ما ختم به عن "اختراقات نوعية مهمة غيرت المجرى العام لهذه العلاقات، من حالة صراع عسكري وعداء مستحكم واستنزاف متبادل إلى حالة تفاوض واحتكام إلى آليات سلمية في تسوية الصراعات" و"تحقيق جرعات سريعة من التطبيع من جانب الدول العربية غير المنخرطة مباشرة في الصراع مع إسرائيل" (ص 753).

على الرغم من الانتفاضة فإن "العلاقات العربية - الإسرائيلية لم تتقوض [...] سواء من ناحية التبادل التجاري والسياحي أو من ناحية الاتصالات الثنائية" (ص 754). أي أنه حتى مجزرة مستمرة وجماعية لم تبدل نقلة تاريخية كانت الأمور تقاس قبلها بمقدار المساهمة في الصراع، وما إذا كان ساخناً أو بارداً، إلى طور صارت معه تقاس من ضمن خيار سلام حار أو سلام بارد، لكن ليس إلى حد أن يوقف تبادلاً تجارياً أو سياحياً أو يقطع اتصالات ثنائية!

إن الإنجازات التأسيسية من علمية واقتصادية وعسكرية، التي جعلت تلك الحصيلة التاريخية ممكنة، هي نفسها التي جعلت إسرائيل أكثر جاذبية ليهود العالم، موضوع الفصل الحادي عشر لعصام نصّار. بعد مشاريع أجوبة بشأن الجذور

التاريخية وهل توجد هوية يهودية، يشير الكاتب إلى أن عدد يهود العالم بلغ 13.254.100 يهودي سنة 2001، يشكلون 2.19 في الألف من سكان العالم، أي أن واحداً من كل 407 أشخاص في العالم كان يهودياً (ص 661).

سنة 2001، بلغ عدد يهود إسرائيل 37.4% في مقابل 62.6% في الشتات. يعتبر الكاتب أن هذا "يدل على نوع من التملص من الالتزام التام بالمشروع الصهيوني" (ص 679). قوم انطلاقاً من قاعدة أقصوية تقرر فشلاً بقدر من لم يهاجر في حين حدث نجاح بقدر ما تستقطبه إسرائيل من يهود العالم. حسناً فعل لو تناول إعادة إحياء اليهودية وإنتاجها ليهود أكثر انغلاقاً، وجعل اليهودية والصهيونية أكثر تماهياً وتوسعاً نحو صهيونية مسيحية.

لولا قوة يهود العالم لما مدوا يد المساعدة لإسرائيل، ولولا حسن استثمار الأخيرة للمساعدات لما زادوها. وإذا شكل يهود العالم منصات خارجية لتسويق سلع إسرائيل، فلأن هذه على جودة، وهذا يعني اقتصاداً كفاً يغري الاستثمار الخارجي، ناهيك عن توفر بيئة استثمار من بنية تحتية ونظام قضائي يحفظ حقوق المستثمرين. لقد تقرر إسرائيل قوية في تطور علمي أعطى الاقتصاد نوعيته ووفر للأمن البعد التكنولوجي، سر التفوق الأمني.

إن المشروع الصهيوني وهو يضع لنفسه هدفاً عدوانياً متمادياً، توسل إطاراً وشرعية دولية ملائمة عبر وعد بلفور وصك الانتداب، واعتمد رزمة أدوات حزمها في منظومة متكاملة ومتكافئة. لقد تم الربط المحكم بين العامل الذاتي والحاضنة الخارجية، بين الهدف ووسائل تحقيقه. وإذا استدعى الأمر هجرة وخطب التمييز ضد اليهود، فذلك يفسر الالتفات مبكراً إلى الحقوق الاجتماعية، كضرورة ما كان من دونها لهجرة أن تكون ولاستيغان أن ينجح. أما وقد تأسست شرعية الحكم وتمأسست بناء على معيار احترام الدستور والقانون، فقد تكرست المعيارية عند قياس الأداء.

وسواء أعاد الأمر إلى وعي أهمية الإنسان فحفظت مكانته، أم رجع إلى إدراك أن ثروة إسرائيل الوحيدة هي الموارد البشرية، أم إلى كليهما، فقد تشكل إجماع قومي قوي على إعطاء الأولوية لرعاية رأس المال البشري وتطويره بالعلم. إجماع بدأ مع قيام أستاذ يهودي للرياضيات في جامعة هايدلبرغ سنة 1882، وربطاً بما كان سائداً عن أن الجامعات هي من ربح الحرب لألمانيا سنة 1870، بالدعوة إلى إقامة جامعة عبرية وُضع حجر الأساس لها في القدس سنة 1918. جامعة، بل جامعات عبرية، قررت ميزان قوى معرفياً هو من ربح الحرب المديدة للصهيونية.

لعل أولى المسائل التي يجب تسجيلها هي تقدير مبادرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية إلى وضع إسرائيل في مجلد يضم 12 دراسة. وإذا تقوّم هذه بشكل مستقل،

فإن مجموع التقييمات الفرعية لا يشكل تقويماً للمجلد، الذي ليس مجرد دفتين يجمعان 21 دراسة فرعية، بل هو الـ 12 دراسة فرعية، في وحدتها الداخلية، موضوعاً ومنهجاً ونسقاً وحصائل فرعية، تكون على نحو متتابع منسجم حصيلة كلية موحدة داخلياً. بدلاً من ذلك، مست ألقباء البحث العلمي، والتي بدأت مع العنوان: دليل عام 2004، مع أن معطياته الرقمية تصل نادراً حتى عام 2001.

بداهة أن يعلو اسم رئيس التحرير ومساعدته الغلاف الأول، لكن من دون هضم حق كتاب المجلد الذين أبعثت أسماؤهم إلى الغلاف الأخير، مع أن في الغلاف الأول مساحة كافية من فراغ وتتسع لكل الأسماء. خلت المحتويات من قائمة الجداول، واقتصر التقديم على صفحة ونصف صفحة من الكلام العام الصالح لكل مناسبة، لكنه ليس التقديم الذي يقتضيه عمل موسوعي يقع في 855 صفحة أنجزه 12 كاتباً تمفصلوا موضوعاً واحداً على 12 محوراً.

يستحق المجلد 12 فقرة تقديمية تشكل خريطة لقطات السلسلة المكونة له، وهذا لم يتم فأوذي القراء، الذين كانت ستصلهم الفكرة سليمة وناضجة لو كان المجلد أكثر ترابعية ودقة وانسجاماً وملخصاً بفصل تنفيذي. لعل الخطأ المنهجي الأكثر ضرراً يتعلق بتصميم المجلد الذي بدأ مع فصل "نظام الحكم"، مع أنه ليس إلا تابعا لأصل هو "الدستور" و"النظام القانوني"، اللذان دفعهما خلل منهجي إلى الموقع الثاني، على الرغم من أنهما الأساس: الأكثر أهمية وقدرة على نظم وتفسير ما دونهما، كالسلطة، التي مهما علت أهميتها تبقى دون الدستور والقانون.

وعلى الرغم من أن تصميم الفصول يعود إلى كتابها، لكن مسؤولية رئيس التحرير تصحيح أي خلل منهجي، كما في فصل المجتمع والتركيب السكاني، حين أعطى الأولوية للاجتماعي على السكاني. تقع على رئيس التحرير أيضاً مسؤولية حل تضاربات الفصول ومعالجتها. ففي حين، مثلاً، يشير حيدر (ص 196) إلى أن عدد يهود إسرائيل 5.025.000، يقدم نصار (ص 677) رقماً مختلفاً هو 4.952.200. وإذا يقدم حيدر عدد سكان إسرائيل على أنه 6.508.800، يورد نصار 6.363.800، ولسكان إسرائيل والمناطق المحتلة سنة 1967 معاً لا إسرائيل فقط!

تصل الجداول أحياناً حتى سنة 2001 بينما يتوقف معظمها دون ذلك، كما يلاحظ أن معظم الجداول لم يُرقم تسلسلياً وعُنون بالشكل المألوف. الأطراف، إيراد جدول على صفحة 358 لم يعرض أو يناقش في المتن. يلاحظ تدن في دقة التوثيق شاب المجلد، ونسوق مثلاً: "استدعاء بعض قادة الأحزاب للتحقيق معهم في مراكز الشرطة (براك، وشاحك وغيرهم في انتخابات 1999)" (ص 47 - 48). نعود إلى المصدر، فنجد أنه كتاب الحكومة والسياسة في إسرائيل الصادر سنة 1983. نقدم مثلاً ثانياً على صفحة 50 حيث نجد "في إسرائيل اليوم نحو 1500 سلطة محلية" والمصدر

"إسرائيل: الحكومة والسياسة في دولة ناضجة" الصادر سنة 1990، الذي صار مرجعاً لدليل 2004!

نجد مثلاً على تدني مستوى التوثيق في أن المصدرين الوحيدين لتناول عنوان "المؤسسة العسكرية ونظام الحكم" سنة 2004 هما: (أ) مقال نشر سنة 1983، وفق هامش 56 (ص 54)؛ (ب) دراسة صدرت سنة 1985، وفق هامش 59 (ص 56). لم يكن من مبرر للمفاخرة بتوثيق الكتاب من زاوية كونه "مستخرجاً معلوماته من المصادر الأولية - وهي إسرائيلية في أغلب الأحيان"، لأنه ليس كل ما هو إسرائيلي يلمع ذهباً، أو أن يكون المصدر إسرائيلياً كي يكون أولياً، أو أن كل مصدر أولي موثوق به، أو أن اختيار الكاتب كان صحيحاً حتى لو أن المصدر أولي وموثوق به. نسوق مثلاً: حديث حيدر (ص 196) عن أنه "منذ قيام الدولة لم تتغير نسبة اليهود والعرب في إسرائيل"، بادعاء أنها بيانات المكتب المركزي للإحصاء الذي قال عكس ذلك. وبالمعنى المشار إليه، لا بد من ربط مفهوم مصدر أولي باشتراطات مهنية ووظيفية، وعدم قصر الأمر على أن يكون المصدر مستخدماً من الكاتب مباشرة لا بالواسطة.

نجد الإشكالية المنهجية السابقة في وجود مصدر أولي هو كتاب "تخصيص الموارد الاجتماعية"، لكنه ليس المصدر الصالح ليؤخذ منه متوسط وفيات الأطفال والأعمار، لأنه أخذ من الإحصاءات الرسمية التي، ومع توفرها، لا يعود الكتاب المذكور مصدراً أولياً وصالحاً. يصح ما تقدم على أخذ البيانات عن حجم الاقتصاد من إحصاءات البنك الدولي، وبيانات التجارة الخارجية من إحصاءات منظمة التجارة العالمية، وتجاهل الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية. ألقى أكثر من كاتب أحكاماً عشوائية مثل أن جسر الفجوة التكنولوجية بين العرب وإسرائيل مسألة وقت من دون توازن الاستنتاج ودليله، ناهيك عن عدم انسجام المعطيات والتحليل، المقدمات والنتائج، الأمر الذي أفضى إلى عدم ضبط الوحدة الداخلية لغير فصل كما للمجلد ككل، وهو ما صيرّ القارئ على حيرة لو واجه سؤالاً عن أية إسرائيل استنتج؟

هل هي الدولة الثكنة وفق شوفاني، أم دولة القانون والمؤسسات بحسب أبو رمضان؟ هل تحركت نحو الرفاه بناء على حيدر، أم - وجراء الخصخصة والعولمة - عملت، بحسب حيدر، وفق سياسة إفقار لا نجد أثراً لها في التعبيرات السياسية وتوزيع الثروة، بل نجد ما يناقض ذلك سياسياً ويتجسد في وزن هامشي يمثله "عام إحاد" بين يهود إسرائيل وفق خليفة، وتراجع ثقل "راكح" بين عرب إسرائيل وفق غانم. نجد ما يناقض ذلك اقتصادياً في تحول إسرائيل من دولة تقشف إلى دولة رفاه، وفق حيدر. والحال هذه: هل هي المنجز الاقتصادي، وفق النقيب، المحال على منجز علمي وفق النقيب وحيدر، أم هي حيث صفة نظام التعليم "التخبط والمد والجزر" وفق حيدر أيضاً؟ وإذ ثمة إسرائيل الثكنة وزيادة العسكرة وفق شوفاني، فهذه لا تنسجم وإسرائيل

نسبة الموازنة الحربية المتناقصة من الناتج المحلي وفق قهوجي، التي تزيد ما يخصص للصحة والتعليم وفق النقيب وحيدر، التي تتناقض مع إسرائيل الإفكار وفق حيدر، التي لا تنسجم وإسرائيل مزدهرة اقتصادياً وفق النقيب، والتي ترعى العلم وتطيل الأعمار وفق حيدر أيضاً وأيضاً؛ والحال هذه، فإنه وإذا كانت الحصائل الفرعية أصابت على نحو عام في ما قدمته، فما تفسير غير حصيلة فرعية تشكل صحتها نفياً لأخرى؟ وكيف لنا فك ألغاز تناقض الحصائل الفرعية مع بعضها البعض وتقرير حصيلة إجمالية، فضلاً عن كشف الدينامية الداخلية الناظمة للتعارضات والموحدة أو المسعرة لها؟

إذا كانت وظيفة الكتاب قراءة إسرائيل مجزأة، فكشف كل واحد بعداً معيناً، في حدود كفاءة تناوله ومن ضمن المستوى المنهجي الملائم للقراءات الفرعية الـ micro، فإن مهمة رئيس التحرير تقرر نجاح 12 دراسة تضمنها المجلد في تحديد أي إسرائيل هي تلك سنة 2004؟ وإذا كان عمل كتاب الفصول من طبيعة بحثية وجزئية ويلجأون إلى ما شاؤوا من مصادر، فإن مهمة رئيس التحرير فكرية وشاملة، تعتمد الدراسات الفرعية والإسرائيليات التي قدمتها، مصدراً إجمالياً مع ما يقتضيه ذلك من قراءتها كأنساق، المستوى المناسب للقراءات الإجمالية الـ macro.

وقبل هذا وذاك، فإن مهمة رئيس التحرير تأسيسية وهي تخطيط المجلد وضبطه منهجياً، لناحية انسجام المعطيات والسياقات وترتيب التناول وفق منهجية تؤمن التراتبية والوحدة الداخلية للفصول كما المجلد، وتدقق المعلومات والنتائج الجزئية وتعرضهما لاختبارات صدقية متبادلة. وفي الحاليين فإن المعيار الواجب، وإن غير كاف، هو انسجام النسق الداخلي للفرعي كما الشامل ومعه. والحال هذه، فإنه لو توفرت الاشتراطات المنهجية السابقة والواجبة لسهل توليف إسرائيل واحدة، وهي حصيلة النسق الجدلي لجملة "الإسرائيليات" هذه، ومتعددة الأبعاد على المدى بين "الفكرة الصهيونية" و"دولة اليهود"، بين "الدولة الثكنة" و"دولة القانون والمؤسسات"، بين "دولة العلم" و"الدولة الأيديولوجية"، بين "الدولة الديمقراطية الليبرالية" و"الدولة الدينية العنصرية".

حسين أبو النمل

باحث فلسطيني مقيم ببيروت

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>